الاقتصاد والأعمال

alwasat.com.kw

الأربعاء غرة ذو الحجة 1441 هـ/ 22 يوليو 2020 – السنة الرابعة عشر – العدد 3741 E

الوسط

Wednesday 22th July 2020 - 14 th year - Issue No.E 3741

11 مرة تغطية البنوك المحلية لسندات «المركزي».. بقيمة 240 مليون دينار

أعلن بنك الكويت المركزي تخصيص آخر إصدار لسندات وتـوّرق البنك المركزي بقيمة 240 مليون دينار كويتي.وحسب بيان للمركزي الكويتي، بلغ أجل الإصدار 3 أشهر، بمعدل عائد سيصل إلى 1.250%.

وحسب البيانات المنشورة على المـركـزي، تمت تغطية الإصدار بواقع 11.42 مرة، علماً بأن إجمالي الطلب عليه سجل 2.74 مليار دينار.وتستحق تلك السندات في 20 أكتوبر المقبل، إذ يبلغ أجلها 3 أشهر، بمعدل عائد 1.250%.

وتتوافق تلك السندات مع أخـر طـرح للمركزي الكويتي في الثلاثاء الماضي من حيث قيمة الإصدار وأجله ومعدل العائد

يُذكر أن السندات هي أداة دين تصدرها الحكومات للاقتراض وتلتزم الدولة بدفع قيمتها لمشتريها في تاريخ الاستحقاق مع فائدة.أما التوريق هي عملية تتيح للمؤسسات جمع مجموعة من أموال مستحقة لها أو ديون وتحويلها لأوراق مالية يمكن التداول عليها.

في تقرير حديث لبنك الكويت الوطني

الاقتصاد المحلي يتحسن مع تخفيف قيود الحظر وارتفاع أسعار النفط

ساهم ارتفاع أسعار النفط والـعـودة التدريجية لأنشطة الأعـمـال وإعـادة فتح المراكز التجارية في تحسن الظروف الاقـتـصـاديـة لـدولـة الكويت خـلال الـربـع الثاني من العام الجاري وخاصة خلال الأسابيع الأخيرة.

وقـال بنك الكويت الوطني في تقرير له أمس الثلاثاء، إن استمرار فرض الحظر الجزئي وعـودة الـعـديـد مـن الشركات للعمل بأقل من طاقتها الإنتاجية وفرض قيود صارمة على السفر قد يؤخر عـودة الاقتصاد إلى المستويات الطبيعة قبل بدء جائحة فيروس كورونا (كوفيد 19). وتبذل الحكومة الكويتية أقصى جهودها لمواجهة استمرار ارتـفـاع عـدد حـالات الإصـابـة الجديدة بالفيروس منذ منتصف يونيو، الأمـر الـذي قد يـؤدي – إذا لم يتم السيطرة عليه – إلى إبطاء وتيرة إعادة فتح الأنشطة التجارية وتأخير تعافي ثقة قطاع الأعمال والمستهلكين، وهي من العوامل الحاسمة لتحقيق انتعاش اقتصادي قوي.

وذكر التقرير أن هناك بعض الـبـيـانـات الاقـتـصـاديـة التي صمدت بشكل جيد نسبياً في مواجهة هذه الظروف، ويشمل ذلـك كل من الائتمان المصرفي والإنفاق الاستهلاكي، إذ انتعش الأخـيـر فـي يونيو مقترباً من مستويات ما قبل الأزمـة، وإن كان من المحتمل أن يكون قد تلقى دفعة مؤقتة من الطلب المكبوت وتأجيل سداد القروض.

إلا إنـه بصفة عـامـة، مـا زال «الكويت الوطني» يتوقع أن يسجل الناتج المحلي الإجمالي انكماشاً حاداً في العام الحالي بـحـوالـي 6% على خلفية كل من إجـراءات الحظر لاحتواء تـفـشـي الجـائـحـة وسـيـاسـة الأوبـك وحلفائها التي أدت إلى خفض إنتاج النفط المحلي إلى مستويات لم نشهدها منذ عام 2004.

وقد ينكمش الـنـاتـج المحلي الإجـمـالـي غير النفطي لدولة الكويت بنسبة 4% على الأقل في عام 2020، ومن المرجح أن يشهد القطاع الخاص انكماشاً بوتيرة أكبر، وفقاً للتقرير.

كما يتوقع أن نشهد انتعاشاً جيداً في عام 2021 إذا تم احتواء الفيروس بشكل فعال وتعافت أسـعـار النفط إلـى مستويات تقارب 50 دولاراً للبرميل.

وفـي ذات الـوقـت، سـاهـم ارتفاع أسعار النفط في تخفيض توقعاتنا الخاصة بعجز موازنة الـعـام الـحـالـي. إلا انـه فـي ظل وصول العجز إلى أكثر من 30% من الـنـاتج المحلـي الإجـمـالـي، فإنه ما يزال مرتفعاً، مما يجعل التوصل إلى ترتيبات لتمويل العجز من القضايا الملحة بشكل متزايد مع مواصلة مجلس الأمة مناقشاته حـول قـانـون الدين العام الجديد.

انتعاش النفط بالربع الثاني

ساهم خفض الأوبك وحلفائها لحـصـص الانـتـاج وتـحـسـن توقعات الطلب على النفط في ظل خـروج العديد من الـدول من عمليات الإغـلاق، في تعزيز أسعار مزيج خام برنت والتي شـهـدت نـمـواً ملحوظاً بنسبة 80% على أسـاس ربع سنوي بالربع الثاني من 2020 لتستقر عند أعلى مستوياتها المسجلة خـلال ثلاثة أشهر وصـولاً إلى 41.0 دولاراً للبرميل.

إضافة لذلك، رفعت الكويت سعر البيع الرسمي لخاماتها (وهو فعلياً تقليل الخصومات مع أسعار أنواع النفط القياسية الأخرى) لـ4 أشهر على التوالي منذ الخصومات القياسية في أبريل الماضي.

ومـن المتوقع أن يشهد شهر يونيو انخفاض إنتاج الكويت إلى 2.09 مليون برميل يومياً نتيجة للتخفيضات الطوعية الإضـافـيـة الـتـي تبلغ 80 ألف برميل يومياً التي اتفقت عليها الـبـلاد إلـى جـانـب السعودية والإمارات وعُمان.

وسـوف تساهم الإمـدادات النفطية مـن حقلي الخفجي والوفرة في المنطقة المحايدة في تلك الـزيـادة المـقـررة، إذ يـعـاود الأخير عملياته التشغيلية في يوليو للمرة الأولـى منذ عام 2015.

وبـدأ النفط يتدفق من حقل الخفجي البحري بطاقة إنتاجية 250 ألـف بـرمـيـل يـومـيـاً في فـبـرايـر/شـبـاط بعد أكـثـر من 5 سنوات من التوقف. وكانت الكويت تضخ حوالي 100 ألف برميل يومياً قبل إغـلاق الحقل تزامناً مع خفض الإمـدادات في يونيو.

وفي ظل حاجة المصافي في آسيا بصفة خاصة إلى درجات النفط الخام الثقيلة – وبالتالي استعدادها لدفع أسعار اعلى مـن الـدرجـات الخفيفة – فإن إعادة تشغيل خطوط الإنتاج في المنطقة المحايدة يعتبر مجدياً من الناحية الاقتصادية في هذه المرحلة.

ارتفاع العجز المالي

وفـي ضـوء الارتـفـاع الأخير لأسـعـار النفط قـام «الكويت الوطني» بتعديل توقعات البنك لأسعار مزيج برنت ليصل في المتوسط إلى 40 دولاراً للبرميل مـقـابـل تـوقـع الـبـنـك السابق والـبـالـغ 35 دولاراً للبرميل. وبالرغم من ذلك، فالوضع المالي للحكومة الكويتية لايزال تحت ضغط كبير.

وقـد يـؤدي التأثير المـزدوج لانخفاض أسعار النفط وخفض الإنتاج، بالإضافة إلى تداعيات جائحة «كورونا» على الاقتصاد إلـى تقليل عـائـدات النفط إلى أدنى مستوياتها خلال 16 عاماً، في حين سيظل الإنفاق الحكومي مرتفعاً نسبياً، وإن كان بمعدل أقل من توقعات الموازنة نتيجة لجهود كبح الإنفاق.

وعلى الرغم من أن البيانات الرسمية للعام الماضي (السنة المالية 2019/2020) لم يتم نشرها بعد، فقد يكون العجز قد وصل إلى 3.7 مليار دينار، أو ما يعادل 9% من الناتج المحلي الإجمالي قبل استقطاع حصة صندوق الأجيال القادمة.

كـمـا اسـتـنـفـد صـنـدوق الاحتياطي العام غالبية أصوله السائلة، ولا يمكن للحكومة إصـدار أدوات دين جـديـدة في انتظار إقـرار البرلمان لقانون الدين العام الجديد.

وهـنـاك بـعـض الخـيـارات الأخـرى الـتـي تتم مناقشتها للمساعدة فـي تـمـويـل العجز والـتـي تشمل الحـصـول على القروض من صندوق الأجيال القادمة ووقف استقطاع حصص الصندوق مؤقتاً.

ويشير السيناريو الأساسي إلـى أنـه حـتـى مـع الـتـدابـيـر الصارمة للحد من الإنفاق في السنة المالية 2020/2021 لن تكون كافية لإعـادة الوضع المالي إلـى مسار مستدام على المدى القريب، إذ يتوقع أن يصل العجز المالي إلـى 10.3 مليار دينـار، أو مـا يـعـادل 32% من الناتج المحلي الإجمالي (11.3 مليار دينار، أو 35% من الناتج المحلي الإجمالي بعد استقطاع حصة صندوق الأجيال القادمة) مـع الأخـذ فـي الاعـتـبـار تدابير خفض الإنفاق بقيمة 1.5 مليار دينار أو بنسبة 7%.

ويـشـمـل ذلـك تـأثـير خفض تكلفة شـراء الـوقـود، هـذا إلى جانب إمكانية خفض النفقات الرأسمالية أيضاً (بما في ذلك التأخيرات المرتبطة بإجراءات الحـظـر) وتـدابـيـر الـتـوفـير الأخرى.

وهناك سيناريوهين آخرين بـنـاءً على افـتـراضـات بديلة. ففي حالة بلوغ متوسط سعر النفط 50 دولاراً خـلال العام الحـالـي وتمـكـن الحـكـومـة من تعزيز جهودها لتقليص النفقات بقيمة 3 مليار دينـار كويتي، فسيتم خفض العجز إلى 6 مليار دينار كويتي، أو ما يعادل 18% مـن الـنـاتـج المحـلـي الإجـمـالـي، قبل استقطاع حصة صندوق الأجيال القادمة.

وفي حال وصول سعر برميل النفط إلـى متوسط 30 دولار للبرميل، فإن العجز سيصل إلى حوالي 14 مليار دينار، أو 49% من الناتج المحلي الإجمالي، في حـال عـدم اتـخـاذ إي إجـراءات لخفض الإنفاق قبل استقطاع حصة صندوق الأجيال القادمة.

وتعكس تلك السيناريوهات الشكوك التي تحيط بتوقعات أسعار النفط ومستوى الإنفاق الحـكـومـي، والـتـي سيكون لنتائجها تـأثـيـر شـديـد على متطلبات التمويل الحكومية في هذا العام وفي الفترات المقبلة.

إلا أنه حتى لو ارتفعت أسعار النفط وتم إقـرار قانون الدين الـعـام الجـديـد، فـلا تـزال هناك حاجة لبرنامج إصـلاح مالي طموح لاستقرار أوضاع المالية العامة على المدى الطويل.وقد تضطر الحكومة إلـى تطبيق بعض الإجـراءات مثل خفض الدعوم، وتطبيق إجراءات حذرة فيما يخص فاتورة أجور القطاع العام، إضافة إلى اتخاذ التدابير اللازمة لزيادة الإيرادات بما في ذلك تطبيق الضريبة الانتقائية وضريبة القيمة المضافة، وربما يتطلب الأمر استحداث قواعد أو أهداف متوسطة الأجل لمعالجة الإنفاق أو العجز.

تراجع إسناد المشاريع

تـبـاطـأت وتـيـرة إسـنـاد المشاريع في الربع الثاني من عـام 2020 لأسـبـاب منطقية فـي ظـل فـرض الـتـدابـيـر الحكومية لإبطاء تفشي جائحة «كورونا».

ووفـقـاً لأحـدث الأرقـام الـصـادرة عـن مـجـلـة ميد الاقـتـصـاديـة، بـلـغـت قيمة المشاريع التي تم إسنادها في النصف الأول من العام الحالي ما مقداره 895 مليون دينار، من ضمنها 578 مليون دينار و317 مليون دينار بالربعين الأول والثاني من عام 2020، على التوالي.

وكـان مـشـروع مـعـالـجـة النفايات الصلبة في كبد من أبـرز المشاريع الرئيسية التي بـدأ طرحها في الـربـع الثاني مـن عـام 2020 (بقيمة 211 مـلـيـون دينـار) تحت رعـايـة هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

أمـا بـالـنـسـبـة لـلـتـوقـعـات المـسـتـقـبـلـيـة، فـتـظـهـر أرقـام اقـتـصـاديـة انـتـعـاش أنشطة المشاريع المتوقع إسنادها في النصف الثاني من عـام 2020 والتي تصل قيمتها إلى حوالي 2.9 مليار دينار تقريباً.

وقد تعكس تلك الأرقام نظرة متفائلة باعتبار معدلات التنفيذ الـتـي شـهـدنـاهـا مـؤخـراً، مع اعتبار أن إحـراز معدلات أدنى من الانتعاش قد يكون مقبولاً نظراً للتخفيف التدريجي لقيود الإغلاق.

سيناريوهات رصيد المالية العامة

البند		سيناريو انخفاض سعر النفط	السيناريو الأساسي	سيناريو ارتفاع سعر النفط
سعر النفط	دولار/ برميل	٣٠	٤٠	٥٠
تخفيضات الانفاق	مليار دينار كويتي	...	١.٥	٣.٠
رصيد المالية العامة قبل التحويل لصندوق الاجيال	مليار دينار كويتي	١٤.٤-	١٠.٣-	٦.٣-
	نسبة من الناتج	٤٩.٠-	٣٢.٣-	١٨.١-
رصيد المالية العامة بعد التحويل لصندوق الاجيال	مليار دينار كويتي	١٥.١-	١١.٣-	٧.٥-
	نسبة من الناتج	٥١.٥-	٣٥.٤-	٢١.٧-
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	مليار دينار كويتي	٢٩.٤	٣٢.٠	٣٤.٦

المصدر: توقعات بنك الكويت الوطني

إسناد المشاريع

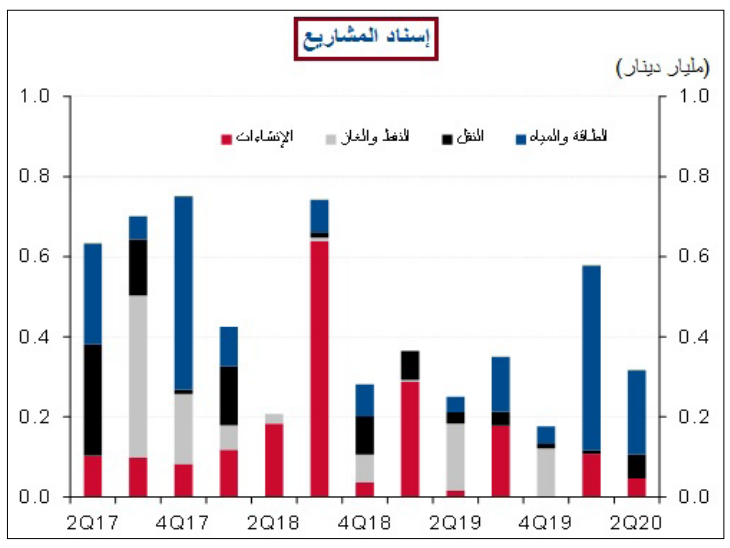

تفتقر إلى محفزات جديدة تقوده إلى تحديد الاتجاه التالي

مؤشرات البورصة تتراجع.. والسوق يحتاج لزخم يُقلل من خطر الهبوط

هبطت بورصة الكويت مع نهاية تعاملات أمس الثلاثاء، حيث تـراجـع مؤشرها العام 0.19%، وانـخـفـض الـسـوق الأول 0.2%، كما هبط المؤشران الـرئـيـسـي و«رئـيـسـي 50» بنسبة 0.18% و0.33% على الترتيب.

وارتفعت سيولة البورصة بنحو 52.1% إلى 24.24 مليون دينار مقابل 15.94 مليون دينار بـالأمـس، كـمـا زادت أحـجـام الـتـداول 43.7% إلى 103.02 مليون سهم مقابل 71.67 مليون سهم بجلسة الاثنين.وسجلت مؤشرات 4 قطاعات هبوطاً بـصـدارة الاتـصـالات بتراجع نسبته 1.03%، بينما ارتفع 4 قطاعات أخـرى يتصدرها الـسـلـع الاسـتـهـلاكـيـة بنمو نسبته 1.33%. وجـاء سهم «التمدين الاستثمارية» على رأس القائمة الحمراء بانخفاض نسبته 9.55%، فيما تصدر سهم «وربـة للتأمين» القائمة الخضراء مُرتفعاً بنحو 5.87%. وتـصـدر سهم «أهـلـي متحد – البحرين» نشاط التداول على كافة المستويات لخامس جلسة على الـتـوالـي، بكميات بلغت اليوم 45.68 مليون سهم بقيمة 8.72مليون دينـار، ليرتفع السهم عند الإقفال 2.66%.

من جانبه، قال نائب رئيس إدارة البحوث والاستراتيجيات الاستثمارية بشركة «كامكو إنفست»، إن بـورصـة الكويت تفتقر في الوقت الراهن للزخم الـكـافـي لـلـتـقـلـيـل مـن خطر الهبوط حيث يحتاج السوق إلى محفزات جديدة تقوده إلى تحديد الاتجاه التالي.

وأضاف رائد دياب: «يبدو أن هناك انتظار من قبل المستثمرين لإفصاحات الشركات والبنوك المُدرجة ورؤيـة أثـار جائحة فيروس كورونا على البيانات المالية والاقـتـصـاد بشكل عام في ظل الـتـوقـعـات بانكماش الاقـتـصـادات الخليجية بشكل حاد قبل أن تبدأ بالتعافي السنة المُقبلة نتيجة تـراجـع أسعار النفط بشكل كبير والإغـلاق الناتج عن تفشي الوباء».

وأشـار ديـاب إلـى أن وكالة ستاندرد آند بـورز توقعت أن تتسع الـعـجـوزات المـالـيـة في مـيـزانـيـات الـدول الخليجية بشكل كبير وأن يستمر التدهور حتى العام 2023».

لجنة الصناعة والعمل بالغرفة اجتمعت بمستوردي الأسمنت والسيراميك

عقدت لجنة الصناعة والعمل المـنـبـثـقـة عـن مـجـلـس إدارة غرفة تجـارة وصناعة الكويت اجتماعها الـرابـع لعام 2020 برئاسة أحمد سليمان القضيبي يوم امس الاول، وذلـك لتناول عدد من الموضوعات المطروحة على جـدول أعمالها، وتضمن الاجـتـمـاع لـقـاءً جمع أعضاء اللجنة بممثلي صناعة الإسمنت والسيراميك وبعض مستوردي الإسمنت والسيراميك بدولة الـكـويـت، وذلـك للنقاش حول قراري لجنة التعاون الصناعي الخليجية رقـمـي (5) و(6) لسنة 2020 بـفـرض رسـوم نهائية لمكافحة الإغـراق على واردات دول مجلس التعاون من «السيراميك والبورسلان» و «الإسمنت».

وبعد سماعها وجهات النظر من المصنعين والمسـتـوردين، أكـدت الـلـجـنـة أن تحقيق التنافسية للصناعة المحلية من منتجات الإسمنت والسيراميك، وضـمـان توفير هـذه المنتجات بـالـجـودة والـسـعـر والـتـنـوع والكمية المناسبة هي منطلقات أساسية عند النظر إلى تبعات القرارين حال تطبيقهما.

وأشارت اللجنة إلى ضرورة أن تتابع الشركات الكويتية من التجار والمصنعين أصحاب العلاقة أو المصلحة النشرات الـرسـمـيـة الـتـي تـصـدر عن مكتب الأمـانـة الفنية لمكافحة الممارسات الضارة في التجارة الدولية – التابع للأمانة العامة لدول مجلس التعاون – والتي تتناول تحقيقات يجريها المكتب ضد ممارسات تجـاريـة ضـارة يقوم، أو قد يقوم، بها مصدرون أجانب لدول المجلس، مما يضر، أو يهدد بوقوع، ضرر للصناعة الخليجية ومـنـهـا الصناعة الكويتية.

وفـي نـهـايـة الاجـتـمـاع اسـتـعـرض أعـضـاء اللجنة تحقيق الـوقـايـة الـذي يقوم به حاليا مكتب الأمانة الفنية ضد الـزيـادة في واردات دول مـجـلـس الـتـعـاون مـن بعض منتجات الحديد. وهذه الزيادة تـأتـي نتيجة فـائـض الطاقة الانـتـاجـيـة لـصـنـاعـة الحـديـد فـي الـعـالـم، حيث نما الانـتـاج العالمي للحديد من 1069.5 مليون طن في عـام 2000 إلى 2233.7 مليون طـن فـي عام 2018، إضافةً إلى السياسات التجارية المتبعة حاليا على مستوى العالم، والتي قد تؤدي لتحويل الصادرات العالمية من الحديد ومنتجاته إلـى السوق الخليجية مما يضر بالصناعة الخليجية من المنتجات المنافسة أو المشابهة.

يتعين على البنوك المحلية ارسال البيانات الخاصة بحصة الميزانية العامة للدولة

«المركزي»: لا يتوجب على المصارف تقديم نتائج اختبارات الضغط للنصف الأول

أصـدر بنك الكويت المـركـزي، تعميماً موجهاً للبنوك المحلية، مؤكداً أهمية استيفاء كل الملاحظات التي قُدّمت لمسؤولي البنوك حول نتائج اختبارات الضغط التي كانت تقدّم إلى «المركزي» كل نصف سنة.

لفت «المـركـزي» إلـى أنـه فـي ضـوء تداعيات فيروس كورونا المستجد (كوفيد 19)، فلا يتوجب على المصارف تقديم نتائج اختبارات الضغط وفقاً للوضع المالي في 30 يونيو 2020.

ويأتي تعميم «المركزي» الجديد، إلحاقاً بتعميم كان قد أصـدره في 31 ديسمبر 2014، في شأن الانتظام بتقديم نتائج اختبارات الضغط كل 6 أشهر.

كما أصدر «المركزي» تعميماً ثانياً إلى البنوك المحلية في شأن حصة الميزانية العامة للدولة من تكلفة التمويل المقدم للمتضررين من أزمة فيروس «كورونا».

ونص التعميم على أنه يتعين على البنوك المحلية تزويد «المـركـزي» بالبيانات الخاصة بحصة الميزانية العامة للدولة من تكلفة التمويل المقدم بشكل ربع سنوي (الفوائد والعوائد)، وذلك خلال 10 أيام من انتهاء الفترة التي انتهت فيها مهلة إعداد البيان، على أن يكون مراجعاً من قبل مدققي الحسابات الخارجيين وموقعاً من الرئيس التنفيذي لكل بنك.

وأكـد «المـركـزي» أهمية مـراعـاة الدقة القصوى خلال إعداد البيانات، ومراعاة الضوابط التي تتعلق بالتمويل المقدم للأفراد وأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والكيانات الاقتصادية المتضررة من تداعيات جائحة «كورونا».